Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

العدد السابع عشر – حزيران – 2026 / June

التفسير الروائي عند الإمام الباقر (عليه السلام) دراسة في منهجيته وأثره في تدوين الحديث

م.م زينب عبد هاشم [1]، م.م خولة جبار حمد محيسن[2]

[1] وزارة التربية / مديرية تربية ذي قار / قسم تربية قلعة سكر – العراق
[2] كلية الآداب، جامعة القادسية، القادسية – العراق

zainab.abd2303p@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
khawla.jabbar@qu.edu.iq

ملخص. يعنى هذا البحث بتتبع مصطلح التعريض والمزاوجة في كتاب أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم المدني، ومقارنتهما بنظيراتها التي تتوافرت في كتب البديع التي سبقتها، والتي رافقتها، مع الكشف عن الفرق بين طريقة ابن معصوم المدني في تناوله لهذين المصطلحان، وطريقة تناول علماء البديع القدماء والمحدثين لهما، وقد عكفنا في هذا البحث على تحديد المصطلح الذي اتفق فيه ابن معصوم المدني مع القدماء والمحدثين من علماء البديع، من حيث التسمية والتعريف، وكذلك إيضاح التسميات التي اختلف فيها معهم، وكشف طريقة ابن معصوم المدني في عرضه لهذين المصطلحين.

الكلمات المفتاحية: (البديع، التعريض، المزاوجة، ابن معصوم)

Abstract. This research explores the terms ta'rid (allusion) and muzawaja (juxtaposition) as presented in Anwar al-Rabiʿ fi Anwaʿ al-Badiʿ by Ibn Maʿsum al-Madani. It compares his treatment of these two rhetorical devices with how they appear in earlier and contemporary works on badiʿ (rhetoric). The study highlights the differences in Ibn Maʿsum's approach to these concepts compared to both classical and modern scholars of badiʿ. We focused on identifying instances where Ibn Maʿsum's

terminology and definitions align with or diverge from those of other scholars. The research also reveals Ibn Maʿsum's distinctive methodology in presenting these two rhetorical terms.

Keywords: Badiʿ, Ta'rid (Allusion), Muzawaja (Juxtaposition), Ibn Maʿsum al-Madani

المدخل

لقد شغل البديع تفكير البلاغيين والنقاد قديما وحديثا، ويعد ابن معصوم المدني أحد البلاغيين والنقاد الذين حظي البديع باهتمامهم.

وهو ابن معصوم المدني وهو صدر الدين السيد علي خان المدني الشيرازي بن نظام الدين محمد معصوم بن أحمد نظام الدين ابن ابراهيم، يرجع نسبه إلى الإمام زين العابدين – عليه السلام– (المدني، 1968، 6/1).

وقد ولد ابن معصوم المدني بالمدينة المنورة ليلة السبت 15جمادى الأول سنة 1052، وقد اشتغل بالعلم إلى أن هاجر إلى الهند حيدر اباد، والف في رحلته كتابه (سلافة العصر) (الاميني، 1968: 403/11). وقد تضلع ابن معصوم في الكثير من العلوم والمعارف، فقد تتلمذ على يد عدة اساتذة منهم: والده نظام الدين أحمد، وجعفر كمال الدين البحراني، والشيخ علي بن فخر الدين، والعلامة المجلسي، وغيرهم (الاميني، 1968: 1/9-8).

أما بالنسبة إلى مؤلفاته، يذكر صاحب كتاب الغدير عدد من مؤلفات ابن معصوم، وهي: رياض السالكين في شرح الصحيفة الكاملة، ورسالة في المسلسلة بالاباء، وسلوة الغريب، أنوار الربيع، الكلم الطيب والغيث الصيب، سلافة العصر، والزهرة في النحو، ديوان شعره، وغيرها الكثير (الاميني، 1968: 404/11-405).

ويعد كتاب أنوار الربيع في أنواع البديع من الكتب الفريدة في بابها، التي تتضمن بديعية صاحبها مع شرحها، وخلاصة لكل المصنفات الأخرى في البديع، وقد عمد ابن معصوم إلى مقارنة بديعيته مع بديعية صفي الدين الحلي، وابن حجة والحموي، والطبري، وقد توسع في ايراد الشواهد مع تصرف حكيم بعرض البديعية، فقد ايد وفند ونقد، مع ايراد شرحات تاريخية ومواعظ وحكم وامثال.

وبعد أنه تعرفنا على حياة ابن معصوم المدني، نتعرف على مصطلح التعريض والمزاوجة عند ابن معصوم المدني.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1. اولا: مصطلح التعريض:

قال السيد بن معصوم المدني (ت: 1120) في باب التعريض من بديعيته:

لا تعرضنَّ لتعريضي بمدحته فانَّني في ولادي غير متَّهمِ

(الاميني: 1968، 6 /60)

يعلق ابن معصوم على الجنس البديعي، الذي ورد في بيته الشعري (لا تعرضن) في صدر البيت الشعري أي لا تعترض له –بكسر الراء وفتحها– فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده (الاميني: 1968، 6 /68)، وارتبط معناه بالمعنى اللغوي " سلكت طريق كذا فعرض لي في الطريق عارضٌ أي جبل شامخ قطع علي مذهبي" (الأنصاري،1414: مادة عرض).

يوضح ابن معصوم المدني مفهوم التعريض بقولهِ "هو الإتيان بكلام مشار به إلى جانب هو مطلوب وابهام أن الغرض جانب آخر، وسمي تعريضا لما فيه من الميل عن المطلوب إلى عرض" (الأميني: 1968، 6: 60)، وقد استعان بمفهوم التعريض في المعجم ليعضد رأيه؛ لأنّ العرض بالضم ,أي جانب– ويقال نظر إليه بعُرض وجهه– بالضم– أي بجانبه (الأنصاري،1414: مادة عرض). وقد أفاد ابن معصوم في تعريف مصطلح التعريض من قول عمران بن الحصين "ومن المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء، وفي المثل: أن في المعاريض لمندوحة عن الكذب " (الجوهري 1987: 3/ 1087–1088، والميداني، د.ت: 13/1)، ويكون الغرض من التعريض عند ابن معصوم بقرينة: تنويه جانب الموصوف (الاميني: 1968، 6: 60).

1.1. التعريض عند المحدثين:

بينما يرى البلاغيون المحدثون، ومنهم الأستاذ أحمد الهاشمي (ت: 1362) أن التعريض محسن بلاغي، فيذكر التعريض عند التحدث عن الكناية وجعلها من اقسامها، فالتعريض وهو " أن يطلق الكلام، ويشار به إلى معنى آخر " (الهاشمي، د.ت: 289).

بينما يذكر عبد الرحمن حبنكة الميداني (ت: 1425) الفرق بين الكناية والتعريض، بقوله: "التعريض طريقة من الكلام أخفى من الكناية، فلا يشترط في التعريض لزوم ذهني، ولا مصاحبةً، ولا مُلابسة ما بين الكلام، وما يرادُ الدلالة به عليه، إنما قد تكفي فيه قرائن الحال، وما يفهم ذهنا به من توجيه الكلام" (الميداني، 1996: 152/2)، أما الدكتور أحمد مطلوب فلقد استند على مفهوم التعريض في المعجم بمفهوم خلاف التصريح والتورية بالشيء عن الشيء، وذكر الدكتور أحمد مطلوب أن التعريض من الأساليب العربية العريقة، التي استعملها الشعراء (مطلوب، 1986: 276/2).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1.2. التعريض عند القدامى:

وعند القدمى نجد ثعلب (ت: 291) عده لطافة المعنى، وهو الدلالة بالتعريض الذي يقوم مقام التصريح لمن يحسن فهمه واستنباطه (ثعلب،1995: 49-50).

بينما عد ابن المعتز (ت: 296) الكناية والتعريض جزء من محاسن الكلام ولم يفرق أو يفصل بينهما (ابن المتوكل 1990: 160)، ويقول ابن جرير الطبري (ت: 310) : "وأما التعريض فهو ما كان من لحن الكلام، الذي يفهم به السامع الفَهِمُ ما يفهم بصريحه" (الطبري، د.ت: 102/5)، وأمّا ابن وهب (ت: 335) فعد التعريض من باب اللحن، بقوله " وأما اللحن فهو التعريض بالشيء من غير تصريح أو الكناية عنه بغيره" (الكاتب، 1969: 109)، ولم يفرق أبو هلال العسكري (ت: 395) بين التعريض والكناية، وعدهما وجه واحد بقوله " وهو أن يكنى عن الشيء ويعرض به ولا يصرح على حسب ما عملوا باللحن والتورية " (العسكري، 1419: 368).

وأما ابن رشيق القيرواني (ت: 463) فيعد التعريض أوسع من التصريح لاتساع دلالة الظن فيه، وشدة تعلق ونجذاب النفس به، طلبا للحقيقة (القيرواني 1981: 173/2.).

ويقول الرازي (ت: 606): " التعريض في اللغة ضد التصريح، ومعناه أن يضمن كلامه ما يصلح للدلالة على مقصوده، ويصلح للدلالة على غير مقصوده، إلا أن اشعاره بجانب المقصود أتم وأرجع") الرازي، 1420: 469/6).

أما السكاكي فيجعل الكناية تتنوع إلى التعريض والتلويح والرمز، قائلا " متى كانت الكناية عرضية على ما عرفت كان إطلاق اسم التعريض عليها مناسبا... التلويح هو أن تشير على غيرك عن بعد وإن كانت ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كنحو عريض القفا... الرمز هو أن تشير على قريب منك على سبيك الخفية" (السكاكي،1987: 411).

أما بن الأثير (ت: 637) فيضع حداً للخلط الذي وقع بين الكناية والتعريض، بقوله: "وقد تكلم علماء البيان فوجدتهم قد خلطوا الكناية بالتعريض، ولم يفرقوا بينهما، ولا حدوا كلا بحد يفصله عن صاحبه" (ابن الأثير، د.ت، 49/3)، ثم يقول " الذي عندي أن الكناية إذا وردت، تجاذبها جانبا حقيقة ومجاز، وجاز حملها على الجانبين معا" (ابن الأثير، د.ت: 51/3)، وفي التعريض يقول: "وأما التعريض: فهو اللفظ الدال على الشيء من طريق المفهوم لا بالوضع الحقيقي والمجازي" (ابن الأثير، د.ت: 3/ 56).

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ويعد صفي الدين الحلي (ت: 750) التعريض من باب اللحن، فيقول"وهو عبارة عن أن يكنِّي المتكلمُ عن الشيء ويُعرض ولا يصرّح به كما فعلوا باللحن، ليأخذ السامع لنفسه، ويعلم المقصودَ منه" (الحلي، 1992: 250).

ويقترن مفهوم التعريض بالكناية عند ابن حجة (ت: 837) بقوله " هذا النوع – أعني التعريض– نوع لطيف في بابه وهو عبارة عن أن يكنى المتكلم بشيء عن آخر، ولا يصرح به، ليأخذه السامع لنفسه، ويعلم المقصود منه كقول القائل: ما أقبح البخل، فيعلم أنك أردت أن تقول له: أنت بخيل" (الحموي،2004: 407/2).

1.3. أمثلة ابن معصوم في التعريض:

استحضر ابن معصوم المدني (ت: 1120) في باب التعريض هذا ثمان وعشرين شاهدا، توزعت بين ستة شواهد قرآنية، واثنين من الامثال، وأربع روايات، وستة عشر شاهدا شعريا، خمسة منها لآصحاب البديعيات، وما تبقى منها لشعراء مختلفين، فصل فيها ابن معصوم مواضع التعريض فيها، مبيننا فيه موضع التعريض وغايته.

قول زهير:

فعرِّض إذا ما جزت بالبان والحمى واياك أن تنسى فتذكر زينبا
ستكفيك من ذاك المسمى اشارة فدعه مصونا بالجلال محجبا (ابن زهير، 29)

ويعلق ابن معصوم على هذا البيت بقوله: أن التعريض جاء لأن المعبر عنه أرفع قدرا وشأن من التصريح بأسمه تعظيما له (الاميني: 1968، 6: 60)، وقد استعان في بيان دلالة التعريض هنا بعدة مصادر منها: القول "أمر المجلس السامي نفذ والستر الرفيع قاصد لكذا" (الطيبي، 1425: 127)، ويستعين برواية الحطيئة بالكشاف حين سئل عن أشعر الناس؟ فذكر زهيرا والنابغة ثم قال ولو شئت لذكرت الثالث: وهو يعرض بنفسه (الزمخشري،1987: 1/ 298)، ويعلق ابن معصوم على هذه الرواية: أنه لو صرح لم يفخم هذا التفخيم البليغ (المدني، 1968: 6 /60).

وفي قوله تعالى {تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ} (البقرة: 253)، أراد به محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، ويعلق صاحب الكشاف (ت: 538)على هذه الأبيات: أنه عرض عن ذكر الاسم على سبيل التنبيه والرمز (الزمخشري،1987: 6/ 527)، ويعلق الطيبي (ت: 743) بقوله فلم يصرح بذكره بل عرض لقدره، أي أنه العلم الذي لا يشتبه، والمميز الذي لا يلتبس (الطيبي،

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1425: 127)، وقد اعتمد ابن معصوم على رأي صاحب الكشاف والطيبي هنا دون التعليق برأي خاص له.

وفي معنى الملاطفة في التعريض يذكر ابن معصوم المدني الآية القرآنية {وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ } (سورة البقرة، 235)، وفي هذا الموضع قول المخاطب لمن يريد خطبتها "إنك لجميلة صالحة وعسى الله أن ييسر لي امرأة صالحة" (الزمخشري،1987: 282/1)، وهنا يظهر ثقافة ابن معصوم الفقهية، وفي الاقتباس من صاحب كتاب الكشاف، وتأثره بالطيبي.

وفي معنى الاستعطاف والاستماحة في التعريض يذكر ابن معصوم أبيات الشاعر توبة بن الحمير:

أروح لتسليم عليك واغتدي وحسبك مني بالسلام تقاضيا (الزمخشري،1987: 1/ 283)،

وهذا يقال للمحتاج: جئتك لأسلم عليك ولأنظر إلى وجهك الكريم، ويعلق صاحب الكشاف على هذا القول والابيات بقوله: والتعريض أن تذكر شيئا تدل به على شيء لم يرد ذكره صراحة (الطيبي، 1425: 127)، ولم يعلق ابن معصوم على هذه الأبيات.

يبدو أن ابن معصوم المدني في ما اورده من ذكر رواية ابيات زهير وقول الحطيئة والآية القرآنية وأبيات توبة بن الحمير الخفاجي، مع ملاحظة اتفاقهما في الرواية والتفسير –ابن معصوم والطيبي–، وهذا الاتفاق في تعليق ابن معصوم المدني، يؤكد أن الطيبي كان مصدر ابن معصوم الأول وأنه كان مؤثرا به، وجل هذا النقل في ذكر أمثال أو ذكر رأي دون التعليق عليه يدل على التأثر الصادق.

ومن امثلة ابن معصوم قول الحماسي (التبريزي، دت: 38/1):

أنا ابن زيَّابة أن تلفني لا تلفني في النعم العازب

وفي معنى الاحتراز في التعريض يعلق ابن معصوم على هذا البيت بقول "ومراده إني لست راعيا وإنك راعٍ" (المدني، 1968: 6 /66).

ونستنتج عند العودة إلى بديعية صفي الدين الحلي تأثر ابن معصوم به، فهذا التعليق يعود إلى صفي الدين الحلي (الحلي: 1982: 250–251).

ويختتم ابن معصوم باب التعريض بذكر اقوال العلماء في أن التعريض أرجح من التصريح لوجوه (المدني، 1968: 6 /67):

اولا: إن النفس الفاضلة لميلها إلى استنباط المعاني تميل إلى التعريض شغفا لاستخراج معناه بالفكر.

ثانيا: إن التعريض لا ينتهك معه سجف الهيبة، ولا يرتفع به ستر الحشمة.

ثالثا: إنه ليس للتصريح وجه واحد، بينما للتعريض وجوه عديدة.

رابعا: إن النهي صريحا يدعو إلى الاغراء، بخلاف التعريض كما يشهد به الوجدان.

نلاحظ هنا عندما تحدث عن العلماء الذين ذكروا أن التعريض ارجح من التصريح لوجوه عدة، وقد ذكر ابن معصوم اربعة وجوه، ناقلا جميع الاوجه التي ذكرت من كتاب (الذريعة إلى معارف الشريعة) مما يدل على تأثره بآراء الاصفهاني، في النقل للآراء نصا أو اجراء تغيرا بسيط في الصياغة (الاصفهاني،2007: 179).

ثم يذكر ابن المعصوم الفرق بين الكناية والتعريض، معتمدا على رأي الزمخشري، في أن الكناية تدل على ذكر الشيء بغير لفظه المصرح له، بينما التعريض أن تصرح شيئا يدل على شيء لم تصرح به (الزمخشري،1987: 1/ 282 ـ 283).

ونستنتج أنّ العلماء الذين قصدهم ابن معصوم في التفريق بين التعريض والتصريح والكناية، هما راغب الاصفهاني والزمخشري، ولم يكن الأبن معصوم تعيق أو إضافة على على أقوالهم.

ويتضح من النصوص التي أوردناها، وذكرت في البديعية في بيان دلالة المحسن البديعي التعريض المقرونة بالامثلة، أن ابن معصوم جعل للتعريض عدة دلالات يخرج لها في الجملة منها: التنويه، والتعظيم والتفخيم، والملاطفة والاستعطاف والاستماحة، والدعاء، والملامة والتوبيخ، والاستدراج، والاحتراز عن الفاحشة.

وهذه الدلالات ليست إبداع من ابن معصوم، بل نجد تاثره بالطيبي عند العودة الى كتابه (التبيان في البيان)، فقد سبقه إليها، وأن اختلفوا في بعض المصطلحات وايراد بعض الأمثلة، فقد أورد الطيبي دلالة (التنويه وواعلاء القدر للتعظيم والملاطفة والاستعطاف والاحتراز والاهانة والتوبيخ والاستدراج)، وقد اتفقوا في ايراد بعض الامثلة لا سيما في معنى التنويه واعلاء القدر والملاطفة والاستعطاف) (الطيبي، 1425: 127 ـ 129)، ولكن يظهر أن ابن معصوم قد زاد الطيبي في معنى خروج التعريض بدلالة الدعاء، ونكتفي بهذه الامثلة التي ذكرت في البحث ؛ فليس الهدف هو حصر مواضع التأثر بينها، وهذا لا ينفي ابداع ابن معصوم وسعة ثقافته في الاعتماد على كتب الفقه والبلاغة والمعاجم.

نستنتج أنّ ابن معصوم في تعريفه لمصطلح التعريض، قد اشتمل على معنى التورية وبهذا فأن التعريض لديه، هو: محسن بديعي بلاغي يتضمن معنى التورية بالشيء عن الشي، ويقابل الكناية، فلكناية هي ذكر الشيء بغير لفظه، بينما التعريض هو أن تذكر شيئا يدل على شيء لم تذكره، وفي هذا اعتمد على تفريق الزمخشري، وقد افاد من: المعجم والامثال، والبلاغة لاستخلاص دلالة التعريض.

ثانيا: مصطلح المزاوجة:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يقول ابن معصوم المدني (ت: 1120) في باب بديعيته (المدني، 1968: 6 /101):

إذا تزاوج إثمي فاقتضى نقمي حققت فيهم رجائي فاقتضى نعمي

إن ابن معصوم في بيت بديعيته زاوج بين تزاوج الإثم وتحقيق الرجاء الواقعين في الشرط والجزاء، في أن رتب عليهما اقتضاء شيء على حده اقتضاء النقم والنعم (المدني، 1968: 6 /103)، ونجد أن القرينة هنا هو أن ينظم ويعلق المعنيين في الشرط والجزاء بشيء واحد.

يقول ابن معصوم في المزاوجة "يقال: التزاوج، وهو أن يتزوج المتكلم بين معنيين في الشرط واقعين في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر" (المدني، 1968: 6 /101).

1: آراء النقاد والبلاغين المحدثين:

ترد المزاوجة عند الهاشمي بمعنى أن يزاوج المتكلم بين معنيين في الشرط والجزاء، أي أن يرتب على كل منهما معنى (الهاشمي، د.ت: 309).

بينما يستند الدكتور أحمد مطلوب على المفهوم اللغوي للمزاوجة "ازدواج الكلام وتزاوج: أشبه بعضا في السجع أو الوزن، أو كان لاحدى القضيتين تعلق بالاخرى، والمزاوجة والازدواج بمعنى، والمزاودة هي التزاوج" (الأنصاري، 1414، مادة: عنت)، يتضح من المفهوم اللغوي للمزاوجة أنها أما أن تكون مزاوجة بالسجع بتشابه الألفاظ، أو مزاوجة بالوزن وهي الترصيع، أو المزاوجة بالمعنيين مع تعلق أحدهما بالآخر.

2: آراء النقاد والبلاغين القدماء:

نجد عند ارسطو مصطلح التجنيس والذي يريد به تكرار لفظين في المسموع فهو مختلف في المفهوم (ابن الرشيد العباسي، ١٩٩٠: 25)، ويرد عند ثعلب (ت: 291) مصطلح المطابق، فيقول: وهو تكرار اللفظ بمعنيين مختلفين (ثعلب، 1995: 60).

ورد عند ابن المعتز (ت: 296) مصطلح التجنيس فيقول "التجنيس أن تجيء الكلمة تُجانس أُخرى في بيت شعر أو كلام، والمجانسة أن تشبه اللفظة اللفظ في تأليف حروفها" (ابن الرشيد العباسي، ١٩٩٠: 25)، نجد أن ابن المعتز خرج إلى مصطلح التجنيس من تشابه وتجانس حروف كلمتين، ولم يشترط ابن المعتز اختلاف المعنى.

من الأجناس التي زادها قدامة ابن جعفر (ت: 326) على الأجناس التي حددها ابن المعتز (ت: 296) هو الترصيع، فيقول " نعوت الوزن الترصيع، وهو أن يتوخى فيه تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به أو من جنس واحد في التصريف" (قدامة، ١٣٠٢: 11)، وورد هذا في أشعار كثير من القدماء المجيدين من الفحول، و المحدثين المحسنين، كما ورد في قول امرئ القيس:

مِخَشٍّ مِجَشٍّ مُقْبل مُدْبِرٍ معاً كَتَيْسِ ظِبَاءِ الحُلَّبِ العَدْوَانِ

فجاء باللفظتين الأوليين مسجوعتين في تصريف واحد، وبالتاليتين لهما شبيهتين بهما في التصريف، فكانت المزاوجة عند ابن قتيبة بالوزن واللفظ مع اختلاف المعنى كما لاحظنا.

أما الرماني (ت: 384) فيقول أن "التجانس الذي هو بيان أنواع الكلام الذي يجمعه أصل واحد" (الرماني، ١٩٧٦م: 99)، ويجعل التجانس على وجهين: المزاوجة والمناسبة (الرماني، ١٩٧٦م: 99)، فالمزاوجة عند الرماني (ت: 384) تقع في الجزاء كقوله تعالى: {فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه} (سورة البقرة: 194)، أي جازوه بما يستحق على طريق العدل، إلا أنه استعير للثاني لفظ الاعتداء لتأكيد الدلالة على المساواة في المقدار، فجاء على مزاوجة الكلام لحسن البيان، ويجعل الرماني مزاوجة الفواصل في القرآن الكريم لما فيها أبانة وبلاغة للمعاني وعد السجع عيب (الرماني، ١٩٧٦م: 99).

أما ابن جني (ت: 392) فيذكر " أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي لأنها المقاطع وفي السجع... وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها والعناية بها أمس والحشد عليها أوفى وأهم، وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه" (ابن جني، د.ت: 85/1)، يجعل ابن جني السجع من سمات القافية.

ويقول أبو هلال العسكري (ت: 395) في الازدواج الذي جعله من سمات النثر "لا يحسن منثور الكلام ولا يحلو حتى يكون مزدوجا، ولا تكاد تجد لبليغ كلاما يخلو من الازدواج، ولو استغنى كلام عن الازدواج لكان القرآن؛ لأنه فى نظمه خارج من كلام الخلق، وقد كثر الازدواج فيه حتى حصل فى أوساط الآيات فضلا عما تزاوج فى الفواصل منه" (العسكري، 1419: 260)، ثم يقول أن هذه " زيادة الألفاظ التي تحصل فيه ليست بضائر ؛ لأن بسط الألفاظ في أنواع المنثور سائغ؛ ألا ترى أنها تحتاج إلى الازدواج، ومن الازدواج ما يكون بتكرار كلمتين لهما معنى واحد، وليس ذلك بقبيح إلا إذا اتفق لفظاهما" (العسكري، 1419: 218)، ويتضح من كلال أبي هلال العسكري أن الازدواج المستحسن يحصل في الفواصل والمعاني شرط الخلو من التكلف، أما إذا حصل ازدواج في في الألفاظ المتفقة اللفظ والمعنى فهو مستكره.

ويتفق الباقلاني (ت: 403) مع ما جاء به الرماني في الرأي والمفهوم، وفي تقسيم التجانس على وجهين: المزاوجة والمناسبة (الباقلاني،١٩٩٧: 271) وفي جعل مزاوجة الفواصل في القرآن الكريم لما فيها أبانة وبلاغة للمعاني وعد السجع عيب (الباقلاني محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ (، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف – مصر، ط: 5، ١٩٩٧م، 271 ـ 272).

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أما ابن رشيق القيرواني (ت: 456) فيختلف عما سبقه في مفهوم المزاوجة، فيقول من المزاوجة قوله تعالى {فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه} (سورة البقرة: 194)، وقوله {إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم} (سورة البقرة: 194). وقد عد هذه استعارات، لأنه فزاوج بين اللفظين (القيرواني، 1981: 331/1.).

ويقول ابن سنان الخفاجي (ت: 466) أن السجع و الازدواج هو "تماثل الحروف في مقاطع الفصول وبعض الناس يذهب إلى كراهة السجع والازدواج في الكلام وبعضهم يستحسنه ويقصده كثيراً وحجة من يكرهه أنه ربما وقع بتكلف وتعمل واستكراه فأهذب طلاوة الكلام وأزال ماءه" (الخفاجي،١٩٨٢م: 171)، وعند ابن سنان الخفاجي السحع ولازدواج في القرآن الكريم، والفصيح من كلام العرب المنظوم والمنثور يحسن بتماثل الحروف في فصوله، شرط أن يكون السجع محمودا غير متكلف.

ويذهب ابن سنان الخفاجي (ت: 466) إلى مخالفة قول الرماني والباقلاني الذين اعتبرا السجع عيب والفاصل بلاغة (الرماني، ١٩٧٦م: 99)، فيقول ابن سنان الخفاجي أن هذا غلط "لأنه إن أراد بالسجع ما يكون تابعاً للمعنى وكأنه غير مقصود فذلك بلاغة والفواصل مثله وإن كان يريد بالسجع ما تقع المعاني تابعة له وهو مقصود متكلف فذلك عيب والفواصل مثله. وكما يعرض التكلف في السجع عند طلب تماثل الحروف كذلك يعرض في الفواصل عند طلب تقارب الحروف" (الخفاجي،١٩٨٢م: 173–173). ويشير ابن سنان أن القرآن الكريم ورد بعضه مسجوعا، وليس في ذلك كره، ولكن سمى البعض ومنهم الرماني والباقلاني ما ورد في القرآن الكريم من تماثل وتقارب الحروف فواصل لا سجع، لتنزيه القرآن الكريم عن كلام الكهنة وغيرهم بما فيه من سجع (الخفاجي،١٩٨٢م: 174).

والجرجاني (ت: 471) يجعل السجع من تكلف الصياغة فيقول: "وأهدى إلى الإحسان، وأجلبَ للاستحسان، من أن تُرسل المعاني على سجيّتها، وتَدَعها تطلب لأنفسها الألفاظَ، فإنها إذا تُركت وما تريد لم تكتسِ إلا ما يليق بها، ولم تَلْبَسْ من المعارض إلا ما يَزِينها، فأمّا أن تَضَع في نفسك أنه لا بُدَّ من أن تجنس أو تَسْجَعْ بلفظين مخصوصين، فهو الذي أنْتَ منه بِعَرَض الاستكراه، وعلى خَطَرٍ من الخطأ والوقوع في الذَّمّ" (الجرجاني، د.ت: 14)، يخرج الجرجاني هنا بالمزاوجة إلى معنى السجع باللفظ أو الحروف، والتجنيس باختلاف المعنى.

أما السكاكي (ت: 626) يتضح لديه مفهوم المزاوجة فيقول "وهي أن تزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء" (السكاكي، ١٩٨٧: 425)، وبحسب قول السكاكي أن المزاوجة تقع فيا المعاني، وتتضح في الشعر أكثر.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يذكر أبي الأصبع (ت: 654) أن الازدواج هو أن يأتي المبدع في بيته من أوله إلى آخره بجمل تتضمن كلمتان مزدوجتان، وهذه الكلمات أما تأتي مفردة أو جمل، وقد يأتي الازدواج بكلمتين صورتهما ومفهومهما واحد، ثم يوضح أبن أبي الأصبح الاختلاف بين الزدواج والتجنيس باختلاف معنى الكلمتين في التجنيس (العدواني، د.ت: 452).

ويرد عند المؤيد العلوي (ت: 745) المزدوج، فيقول "وهو أن تأتى فى أواخر الأسجاع فى الكلام المنثور، أو القوافى من المنظوم، بلفظتين متجانستين، إحداهما ضميمة، إلى الأخرى على جهة التتمة والتكملة لمعناها، ومثاله من النثر قولهم: من طلب شيئا وجدّ وجد، ومن قرع بابا ولجّ ولج" (العلويّ ١٤٢٣ هـ: 189/2)، ويتضح من كلام العلوي أن تلقيب هذا الجنس بلازدواج جاء من الأستواء بين الكلمتين.

ويتبع صفي الدين الحلي (ت: 750) رأي السكاكي في أن المزاوجة تقع بمعنيين في الشرط والجزاء (الحلي،1992: 307)، ويعتمد ابن حجة على المفهوم اللغوي للمزاوجة فيقول "هذا النوع، سمّوه المزاوجة والازدواج، وهو في اللغة مصدر زاوج بين الشيئين، إذا قارب بينهما" (الأزراري، ٢٠٠٤م: 435/2).

والمزاوجة عند بدر الدين بن مالك (ت: 686) هو أن " تأتي في غير رد العجز على الصدر بمتماثلين في أصل المعنى والاشفاق فحسب" (ابن ناظم، د.ت: 182).

ثالثا: الشواهد التي اغتمدها ابن معصوم المدني:

يستحضر ابن معصوم المدني (ت: 1120) في باب هذا المحسن البديعي سبعة شاهدا، منها شاهد للبحتري، وستة شاهدا لأصحاب البديعيات من (ابن جابر والموصلي والمقري والعلوي وصفي الدين الحلي وابن حجة) ، ولم يستخر ابن معصوم أي شاهدا قرآنيا أو نثر.

وبهذا يتضح من الشواهد التي استحضرها ابن معصوم قلة اشتغال الشعراء على هذا المحسن البديعي بالمعنى الذي أورده ابن معصوم المدني.

يورد ابن معصوم المدني قول البحتري (المدني، 1968: 101):

إذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى أصاخت إلى الواشي فلج بها الهجر

ويقول سعد التفتازاني (ت: 792) في شرح التلخيص من تتبع المثل المذكور للمزاوجة – قول البحتري– علم "أن معناها ما ذكر، لا ما يسبق إلى الوهم من أن معناها من أن يجمع بين معنيين في الجزاء، كما جمع بين الشرط وبين نهي الناهي ولجاج الهوى، وفي الجزء بين أصاختها إلى الواشي ولجاج الهجر، إذ لا يعرف أحد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا: إذ جاءني زيد فسلم علي أجلساه فأنعمت عليه " (المدني، 1968: 101)، وقال في شرح المفتاح "معنى المزاوجة أن يجعل معنى لازما للشرط، ثم يجهل معنى مقارنا له في

الجزاء، كما جعل لجاج الهوى به لازما للشرط الذي هو نهي الناهي، ثم جعل لجاج الهجر بها مقارنا له في الجزاء الذي هو الاصاخة إلى الواشي" (المدني، 1968: 102، والتفتازاني، د.ت: 42/4).

ويعلق ابن معصوم المدني أن البحتري زواج بين نهي الناهي، وأصاختها إلى الواشي، الواقعين في الشرط والجزاء، في أن رتب عليهما لجاج لشي (المدني، 1968: 101).

وهنا نجد نهي الناهي عن الاستماع للولشي الذي ينقل الكلام بين اثنين بهدف الفساد، ورتب عليها لجاج وألح في عدم الاستماع للواشي.

النتائج:

من جمل النتائج التي توصل إليها هذا البحث، هي:

1. تعدد المنابع التي اعتمد عليها ابن معصوم في استخراج دلالة المحسن البديعي التعريض من المعاجم وكتب البلاغة، فضلا عن تعدد مواضع الاستشهاد من القرآن الكريم والامثال والخطب والاشعار والروايات.
2. نلاحظ تأثر ابن معصوم برأي الطيبي في استخراج دلالة التعريض، وذكر بعض الأمثلة التي ذكرها نصا مع آراء الطيبي.
3. نجد أن ابن معصوم جعل للتعريض عدة دلالات يخرج لها في الجملة منها، وهذه الدلالات ليست إبداع من ابن معصوم، بل نجد تاثره بالطيبي عند العودة الى كتابه (التبيان في البيان)، فقد سبقه إليها، وأن اختلفوا في بعض المصطلحات وايراد بعض الأمثلة.
4. بعد الاطلاع على أقوال النقاد يتضح تعددالتسميات لمصطلح التعريض، فابن معتز وأبي هلال العسكري وصفي الدين لم يفرقوا بين الكناية والتعريض، بينما عده ابن جرير الطبري وابن وهب من باب اللحن، وجعل السكاكي وابن حجة التعريض من اجزاء الكناية.
5. تعدد مفهوم المزوجه عند القدماء والمحدثين، ولكنه يتضح عند ابن معصوم المدني، بأنها: وهو أن يتزوج المتكلم بين معنيين في الشرط واقعين في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر.
6. تعددت مصطلحات المزاوجة، فقد وردت لدى القدماء بمفهوم ومصطلح السجع والرصيع

7. إن موضع اشتغال المزاوجة بالمفهوم الذي أورده ابن معصوم المدني يتضح في الشعر، وإن ما أورده القدماء من شواهد في النثر والقرآن الكريم، هذه الشواهد تنطبق على السجع والترصيع، وليس المزاوجة.
8. يتضح من الشواهد التي أوردها ابن معصوم قلة الاشتغال على هذا المحسن البديعي من قبل الشعراء.

المصادر

القرآن الكريم

[1] ابن أبي الإصبع العدواني، عبد العظيم بن الواحد بن ظافر. (654 هـ). تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن (تحقيق حفني محمد شرف). المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

[2] ابن جني، عثمان بن جني الموصلي. (392 هـ). الخصائص (ط4). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

[3] ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي الأزراري. (2004). خزانة الأدب وغاية الأرب (تحقيق عصام شقيو). دار ومكتبة الهلال، ودار البحار.

[4] الأصفهاني، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني. (2007). الذريعة إلى معارف الشريعة (تحقيق أبو اليزيد أبو زيد العجمي). دار السلام.

[5] الباقلاني، محمد بن الطيب. (1997). إعجاز القرآن (تحقيق السيد أحمد صقر، ط5). دار المعارف.

[6] التبريزي، يحيى بن علي بن محمد الشيباني. (502 هـ). شرح ديوان الحماسة. دار القلم.

[7] التفتازاني، سعد الدين. (792 هـ). حاشية الدسوقي على مختصر المعاني (تحقيق عبد الحميد هنداوي). المكتبة العصرية.

[8] الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. (471 هـ). أسرار البلاغة (تعليق محمود محمد شاكر). مطبعة المدني، ودار المدني.

[9] الجوهري، إسماعيل بن حماد الفارابي. (1987). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4). دار العلم للملايين.

[10] الحلي، صفي الدين. (1992). شرح الكافية البديعية في علوم البلاغة ومحاسن البديع (تحقيق نسيب نشاوي، ط2). دار صادر.

[11] الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله. (2004). خزانة الأدب وغاية الأرب (تحقيق

عصام شقيو). دار ومكتبة الهلال، ودار البحار.

[12] الخفاجي، عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان. (1982). سر الفصاحة (ط1). دار الكتب العلمية.

[13] زهير، بهاء الدين. (1964). ديوان بهاء الدين زهير. دار صادر.

[14] الطبري، محمد بن جرير. (310 هـ). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تحقيق محمود محمد شاكر). دار التربية والتراث.

[15] الطيبي، الحسين بن محمد بن عبد الله. (1425 هـ). التبيان في البيان (تعليق يحيى مراد، ط1). دار الكتب العلمية.

[16] العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل. (1419 هـ). الصناعتين: الكتابة والشعر (تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم). مكتبة العنصرية.

[17] العباسي، عبد الله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد. (1990). البديع في البديع (ط1). دار الجيل.

[18] عبد الحي بن أحمد بن محمد. (1986). شذرات الذهب في أخبار من ذهب (تحقيق محمود الأرناؤوط، ط1). دار ابن كثير.

[19] حبنكة الميداني، عبد الرحمن بن حسن. (1996). البلاغة العربية (ط1). دار القلم ودار الشامية.

[20] المدني، علي صدر الدين بن معصوم. (1968). أنوار الربيع في أنواع البديع (تحقيق شاكر هادي شكر، ط1). مطبعة النعمان.

[21] الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى. (1362 هـ). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (تدقيق يوسف الصميلي). المكتبة العصرية.

[22] ابن الأثير، ضياء الدين. (د.ت). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة). دار نهضة مصر.

[23] ابن خلكان، أحمد بن محمد. (1900). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (تحقيق إحسان عباس). دار صادر.

[24] ابن رشيق القيرواني، الحسن بن رشيق. (1981). العمدة في محاسن الشعر وآدابه (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط5). دار الجيل.

[25] ابن منظور الأنصاري، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين. (1414هـ). لسان العرب (ط3). دار صادر.

[26] الأميني، عبد الحسين أحمد. (د.ت). الغدير في الكتاب والسنة والأدب (ط1). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

[27] ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني. (1995). قواعد الشعر (تحقيق رمضان عبد التواب، ط2). مكتبة الخانجي.

[28] الرازي، محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين. (1420هـ). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (ط3). دار إحياء التراث العربي.

[29] الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله. (1976). النكت في إعجاز القرآن (تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، ط3). دار المعارف.

[30] السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الخوارزمي الحنفي. (1987). مفتاح العلوم (ضبط وتعليق نعيم زرزور، ط2). دار الكتب العلمية.

[31] الزمخشري، محمود بن عمر بن أحمد. (1987). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (ط3). دار الريان للتراث.

[32] المؤيد بالله، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلوي الطالبي. (1423هـ). الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (ط1). المكتبة العنصرية.

[33] الميداني النيسابوري، أحمد بن محمد بن إبراهيم. (518 هـ). مجمع الأمثال (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد). دار المعرفة.

[34] ابن ناظم، بدر الدين محمد بن مالك. (د.ت). المصباح في المعاني والبيان والبديع (تحقيق حسني عبد الجليل يوسف). مكتبة الآداب.

[35] بردي، يوسف بن تغري عبد الله الظاهري. (874 هـ). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب.

[36] قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي، أبو الفرج. (1302هـ). نقد الشعر (ط1). مطبعة الجوائب.

[37] مطلوب، أحمد. (د.ت). معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. مطبعة المجمع العلمي العراقي.

[38] موقع الموسوعة الشعرية. (د.ت). معجم الشعراء العرب. د.ن.